

التعليق على المتنقى للإمام المجد [813] | كتاب الحوالة

والضمان: باب ضمان دين الميت المفلس

عبدالمحسن الزامل

ولا زال الداس في كتاب الحوالة والظمان وسبق الكلام على ما ذكره الامام المجد رحمة الله في هذا الكتاب من كتابه المنتقى في الاحكام ايضا كما تقدم في الشروط التي ذكرها العلماء - [00:00:32](#)
وان منها ما دل عليه الدليل منها ما هو موضع اجتهاد وان الاظهر في بعضها هو عدم اشتراطه كما تقدم انهم شرطوا رحمة الله عليهم ان يتفق الدينان في القدر - [00:00:55](#)

والصفة وفي الاجل ويعني سبق الاشارة انه لا يشترط الاتفاق في الصفة على الصحيح كما تقدم ذكره بدليله اما القدر ففي تفصيل
في تفصيل فالمعنى انه لا يجوز بياذه مالا بمال - 00:01:14

يكونوا اقل منها او اكثر على سبيل المعاوضة فان هذا لا يجوز لانه يخرجها عن وظعها حيث هي استيفاء واذا نزله منزلة المعاوضة
كانت ببعا وكان حبيذ من مسائل الريا - 00:01:43

التي تحرم ولا يجوز لعدم التقادص وجود النشأ فيما يتعلق الاجل فيما يتعلق وكذلك القدر وكذلك القدر لكن حين يكونوا على سبيل المسامحة بينهما في الاجل او القدر فلا بأس بذلك. فلا بأس - 00:02:04

بذلك فلو انه مثلا احاله بمال حال على مؤجل عند هو الدين حل الدين حال وله الدين مؤجل له الدين وعليه الدين مؤجل لم يحل فاذا رضي صاحب الدين المحال - 00:02:35

لبقاء الدين مؤجلا فلا يظهر ان فيها محظورا ويكون غاية الامر انه وسع له وخفف ايل عليه كما لو كان يطلب انسان وحل اجله فقال
انظرني فانظره في الاجل فلا بأس انما المحذور - 00:03:07

وان يقال اما ان تقضى واما ان تربى وهو طريقة الجاهلية يعني انظرك وانسيك بشرط ان تزيد. اه هذا هو ربا الجاهلية المحرم
بالاجماع عما انه اذا انظره فهذا مشروع النبي يقول الله عز وجل وان كان ذو عسرا فنظره الى ميسرة فنظره الى ميسرة فلا بأس - 00:03:30

بذلك كذلك ايضاً لو كان مثلاً احالة كما تقدم يعني عشرة الاف ريال على عشرين الف عشرين الف كما سبق انه يحوز ان يحيله بالقليل على الكثير - 00:03:55

يقضيه من دينه عشرة فلا بأس من ان يحيل بقليل على كثير. لكن يأخذ منه يأخذ حقه وهو عشرة اتنين وعشرين ويبقى الباقي في
نسمة المحسا علىه فـ نسمة المحسا عليه لكونه له ظـ 00:04:28

المحيل مثلاً إن يزيده فلا يظهر أن في ذلك شيئاً لأنه من حسن القضاء وكذلك لو كان بالعكس مثلاً حاله بي عشرين على عشرة كان صاحب الدين له عشرة، وم: عليه الدين - 00:04:52

له عشرة على مدين اخر فاحاله في هذه العشرين على العشرة في هذه الحالة يجوز جماهير العلماء يقول لا يجوز مثل هذا لا يجوز

مثل هذا لكن في هذه الحال - [00:05:19](#)

اختلفوا وقالوا انه اذا اراد ان يحيله كان عليه عشرين وعنه عشرة فعل صاحب الدين ان يبرئه ان يبرئه مما جاد فيقول اه اسقطت عنك عشرة من هذا المال الفاء ويبقى عشرة - [00:05:38](#)

فيأخذها ممن له الدين ممن له الدين ولو انه مثلا احاله على عشرة وله عشرون مثلا ومن عليه الدين مما تبرع له بذلك هذا لا بأس به هذا لا بأس به - [00:06:09](#)

والمحظور في هذا ان يجري ما بينهما على سبيل المعاوضة. اما على سبيل والرفق والمسامحة فلا بأس ولهذا يقول النبي صلى الله عليه وسلم رحم الله امرأ سمحا اذا قضى - [00:06:33](#)

سمحا اذا اقتضى فكل منهما تشمح نفسه هذا يشمح بهذا يبادر بادر بالقضاء ولا يؤخر الدين الذي عليه وصاحب الدين لا يلحف على المدين اذا علم انه معسر او انه - [00:06:52](#)

آ يشق عليه السداد مثلا فلو الجأه لا يضر به. فالنبي عليه الصلاة والسلام وكذلك في نفس الحديث رحم الله سمحا اذا باع سمحا اذا اشري سمحا اذا قضى واذا اقتضى الاقتضاه طلب الحق. وكما تقدم الحديث عند ابن ماجه - [00:07:14](#)

من كان له حق فليطلب في عفاف واف او غير وافق ثم ذكر رحمه الله بعد ذلك قال باب ضمان دين الميت المفلس لانه ذكر رحمه الله الحوا كتاب الحوالة والظمان - [00:07:36](#)

تقدمت الحوالة في في حديث ابي هريرة وابن عمر رضي الله عنهم ينبع ذلك ذكر ما يتعلق بالضمان باب ضمان دين الميت المفلس. وهذا منه اشارة رحمه الله الى صحة ضمان دين الميت المفلس - [00:07:56](#)

كما هو قول الجمهور والمفلس هو الذي موجوداته اقل من دينه يعني من عليه دين ولا يفي دينه ولا يفي ماله بسداد دينه. والمفلس له سلاح ياه خاص وله اصطلاح عامل خاص ما يتعلق في هذا الباب - [00:08:19](#)

هو الفلاش من المال ولا يستطيع السداد ولا ان فالنبي عليه الصلاة والسلام بين ان الافلاس الحقيقي هو من يأتي يوم القيمة بحسنات امثال الجبال ويأتي وقد شتم هذا وقدف هذا وضرب هذا فيأخذ هذا من حسناته وهذا من حسناته - [00:08:45](#)

فان فنيت حسناته ولم يقضى على ما عليه اخذ من سيناته فطرحت عليه ثم طرح في النار. هذا هو الان فلس الحقيقي وجاهد في عدة اخبار هذا المعنى باب ضمان دين الميت المفلس. وانه يصح ضمانه - [00:09:08](#)

وان ذمته ليست يعني انها خربت ونحو ذلك بل يكون يصح ضمانه كما دلت عليه الاخبار ظاهرا وصريحا كما هو قول الجمهور خلافا للاحناف فهذا التبويب اشارة الى رد هذا القول - [00:09:29](#)

قال رحمه الله عن عن سلمة بن الاكوع وهو سلمة بن عامر بن الاكوع رضي الله عنه صحابي من شجاعان الصحابة وكان عداء لا يكاد يسبق رضي الله عنه والنبي صلى الله عليه وسلم قال له في - [00:09:55](#)

في تلك الغزوة في حديث طويل ملكت فاسجح ملكت فاسجح توفي سنة اربعة وسبعين للهجرة قال كنا عند النبي صلى الله عليه وسلم فاوتي بجنازة فقالوا يا رسول الله صلى عليها. قال هل ترك شيئا؟ قالوا لا - [00:10:15](#)

وقال هل عليه دين؟ قالوا ثلاثة دنانير. قال صلوا على صاحبكم. فقال ابو قتادة صل عليه يا رسول الله علي دينه فصل عليه صلى عليه رواه احمد والبخاري والنسائي نعم وهذا الحديث - [00:10:38](#)

عندهم من طريق يزيد ابن ابي عبيد عن سلمة رضي الله عنه والبخاري رواه ابن ابراهيم ابن بشير المخزومي عن يزيد ابن ابي عبيد وهو وهو تابعي جليل من يعني الطبقة - [00:11:04](#)

الرابعة رضي الله عنه عن سلام الاكوع وهذا الاسناد هذا الاسناد ثالثي عند البخاري والبخاري رحمه الله روى بهذا الاسناد ثلاثيات عدة ثلاثيات بالانسان والبخاري عنده في صحيحه اثنان وعشرون - [00:11:26](#)

تلاهي ثلاثة اثنان وعشرون ثلاثي ومدارها على ثلاثة من الصحابة على سلام الاكوع وانا اشم مالك عبد الله بن بسو واكثر ثلاثيات رواها عن من طريق سلمة ابن الاكوع بهذا الاسناد - [00:11:48](#)

عن سلمة رضي الله عنه سبعة عشر سندًا ثالثاً طبعاً انس اربعة هذه احدى وعشرون. وعن عبد الله بن يوسف واحد في الشيب وفي صبغة الحياة في شيء انه رآه - 00:12:09

فيه اثر صفر ونحو ذلك فهذى اثنان وعشرون حديثاً ثالثاً لكن هي هذى بالمكرر وهي دون المكرر سبعة عشر او ستة عشر سنة يعني بدون المكرر لكن هذه عدتها والبخاري رحمه الله هذه ثالثياته - 00:12:29

آآ ليس لاهل الكتب الستة ثالثيات تصح الا ثالثيات البخاري اما ما سواها عند الترمذى رحمه الله ثالثاً واحد ثالثاً واحد من طريق عمر بن شاكر عن وهذه اسناد ضعيف جدا - 00:12:50

في القىض على دينه وعند ابن ماجة خمس ثالثيات عن طريق الجباره اه كثير جبن مغلس عن كثير ابن سليم خمسة اسانيد خمسة احاديث كلها ضعيفة لا تصح وجواره متروك - 00:13:18

وعند الدار خمسة عشر ثالثياً ارفع رحمه الله لكن اصحاب الكتب الستة لا تصح الا من روایة الا عند البخاري وليس عند مسلم ولا ابى داود مسلم وابي داود والنسائي ليس لهم ثالثيات - 00:13:36

ليس عند مسلم وابي داود والنسائي انما هي عند البخاري وتقديم الترمذى والماجع والامام احمد رحمه الله له نحو من ثلاث مئة وتزيد على الثلثائين في شيء يسير مع ان هناك - 00:14:02

بعضهم قال لو جمعت لو جمعت في وشرح السفاريني رحمه الله بفضل الله وعنه شرع هذه الثالثيات منذ سنوات الامام احمد رحمه الله ثالثيات كثيرة لانه ارفع طبقاً في طبقة شيوخ - 00:14:29

البخاري هذا الحديث من الثالثيات واول ثالثي عند البخاري من حديث من كذب على متعمداً فليتبواً مقعده من النار. الطريق المكي بن إبراهيم عن يزيد ابى عبید عن سلمة - 00:14:48

ابن الاكوع رضي الله عنه هذا الحديث في ظمان في باب ظمان دين الميت المفلس. قال عن سلمة قال كنا عند النبي صلى الله عليه وسلم فيه ما كان عليه الصحابة رضي - 00:15:07

الله عنهم من ملازمة النبي صلى الله عليه وسلم لكنهم يجتهدون الا يشغلوه ولا يحرجوه او يضايقوه رضي الله عنهم. وكان كل ما تيسرت وسنت له الفرصة اجتمعوا مع عليه الصلوة والسلام في المسجد - 00:15:26

او في احد بيوت الصحابة فكان يجتب الدعوة عليه الصلوة والسلام وهذا وقع في احاديث عدة كنا عند النبي صلى الله عليه وسلم ودائماً يأتي في العبارات انه يضيفون انفسهم الى النبي صلى الله عليه وسلم. كن - 00:15:46

مع النبي كنا عند النبي صلى الله عليه وسلم وهذا من حسن الادب معه عليه الصلوة والسلام. وانهم تابعون له في مجالسهم وفي النظر في هديه والأخذ عنه عليه الصلوة والسلام - 00:16:04

فاوتي بجنازة واوتي بجنازة فيه ان الجنائز كان كان الصحابة رضي الله عنهم يحرصون على المجيء بها الى مسجده او المصلى عند مسجد النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا يا رسول الله - 00:16:23

عرضوا على النبي صلى الله عليه وسلم. صل عليها صل عليها قال هل ترك شيئاً وفي دلالة وهذا واضح على وجوب الصلوة على الجنائز على وجوب الصلوة على الجنائز وهذا محل اجماع من اهل العلم - 00:16:47

لكنه وجوب كفائي قال هل ترك شيئاً قالوا لا. يعني هل ترك شيئاً من المال قالوا لا في دلالة على ان بقاء المال او كون الانسان يكون عنده مال انه لا شيء فيه - 00:17:15

لا شيء فيه كان الصحابة رضي الله عنهم منهم التجار الذين يبيعون ويشترون وفي هذا بيان لضعف ما ذهب اليه ابو ذر رضي الله عنه في قصة معروفة واحدتها اه حكايات معروفة عنه رضي الله عنه لكن خالقه عامة الصحابة في هذا - 00:17:36

قالوا لا. فقال هل عليه دين قالوا ثلاثة دنانير قالوا ثلاثة دنانير فقال صلوا على صاحبكم لانه ترك لان عليه دين ولم يترك مالا فكانت فكان الدين معلقاً وقد مات ولم يف - 00:18:01

فصلوا على صاحبكم وكان هذا يعني كما يأتي الاشارة اليه ان شاء الله انه كان في اول الامر ثم بعد ذلك استقر الامر منه عليه الصلوة

والسلام انه صار يصلي على كل من - 00:18:32

اوتي به اليه ويقول من ترك كلا او دينا فعلي والي ومن ترك مالا فلورته وفي عصبة من كانوا من ترك كلا فعلي والي. فيكم حديث ابو هريرة بمعنى هذا في الصحيحين عنه - 00:18:52

رضي الله عنه وقال ابو قد صلي عليه يا رسول الله وهذا الحديث جاء في البخاري وذكر ثلاث جنائز ذكر انه جيء بجنازة فقال عليه الصلاة والسلام هل عليه هل ترك شيئاً؟ قالوا لا. قال هل ترك هل - 00:19:14

ترك هل عليه دين؟ قالوا لا. فصلى عليه صلي عليه. ثم جيء بجنازة فقال هل عليه دين قالوا نعم يا رسول الله. قال هل ترك شيئاً؟ قالوا نعم يا رسول الله - 00:19:39

فصلى عليه لانه لانه عنده ما يقضى به دينا ثم وهذه الحالة هي الثالثة انه كما قالوا له عليه الصلاة والسلام قال هل ترك شيئاً؟ قالوا لا قال فقال هل عليه دين؟ قالوا ثلاثة دنانير. قال صلوا على صاحبكم - 00:19:59

قولهم لما قال ترك شيئاً قالوا لا فيهما مر على الصحابة رضي الله عنهم من الشدة حتى ان الواحد منهم اذا مات لا يترك شيئاً وليس عنده مال ولا شك انه مرت شدة - 00:20:23

قال الصحابة رضي الله عنهم ثم بعد ذلك وسع الله عليهم جاءت الأموال بعد الفتوح وخصوصاً بعد فتح خيبر كما قالت العلامة قالت عائشة رضي الله عنها ما شبعنا من التمر الا بعد خيبر - 00:20:42

كما في البخاري وغيره فقال هل عليه دين؟ قالوا ثلاثة دنانير. ثلاثة دنانير. وهذا في روايات في خلاف فيها جاء في بعضها انه دينارين ولعل يأتي الاشارة الى شيء من هذى الروايات في رواية تأتي ان شاء الله. لكن - 00:21:02

المحقق عندي جنب من هالعلم انهم ديناران وشيء فليست ثلاثة وليس دينارين من قال ثلاث جبل كسر ومن قال دينارين اه الغى الكاشر وقيل كانت كان ثلاثة كان عليه ثلاثة دنانير وانه وفي واحدا فبقي - 00:21:31

ديناران لكن هذا فيه نظر وفي رواية عبد ابن ماجة واحمد انه ان عليه ثمانية عشر درهماً هذى اقل من الدينارين. اقل من لان الدينار عشرات دراهم واسنادها - 00:21:58

صحيح اسناد هذه الرواية كما سيأتي الاشارة اليها في رواية ابي قتادة والتي ان شاء الله وقال ابو قتادة صلي عليه يا رسول الله صلي عليه يا رسول الله وعلى دينه. فصلى عليه - 00:22:19

رواه احمد والبخاري والنثري وهذا الحديث ظاهر في الحجة لما بوب عليه المصنف رحمة الله من انه يصح ضمان دين الميت ولو كان مفلاساً وان هذا الظمان يجري مجرى ضمان دين الحي. كما انه يضمن دين الحي فالحكم يجري على ضمان دين - 00:22:42

الميت من اه التزم بهذا فكما قال عليه الصلاة والسلام فيما رواه احمد وابو داود من روبي ابي امامه الزعيم غارم. الزعيم غارم وهو الظمين الصبير والحميل والكفيل الغارم فهو غارم وهذا من طريق إسماعيل ابن عياش عن شرحبيل ابن مسلم - 00:23:10

عن ابي امامه. ورواية اسماعيل عياش عن الشاميين جيدة وشرح به المسلم لا بأس به خصوصاً برواية اهل الشام برواية اسماعيل عياش كما نص العلماء انها مستقيمة ورواية وهذا لا بأس - 00:23:39

ثم الاحاديث الاخرى تشهد له والنبي عليه الصلاة والسلام اطلق في هذا ولم يقيد ولو كان آماً ان ضمان دين الميت لا يصح لبين ذلك لبين ذاك سيأتي الاشارة - 00:23:58

الى هذه المسألة ايضاً بزيادة عند قول الامام المجد رحمة الله في قول ابي قتادة انا اتكلف انا اتكلف به يا رسول الله سيأتي وان هذا صريح في الانشاء الاهل الكوفة قالوا لا يصح - 00:24:16

وقالوا ان ذمة الميت خربت وادا خربت فكيف يصح ضمانها؟ ولا يصح الضمان عندهم الا اذا خلف وفاء حتى تلقي حتى يلاقي الظماً مالا حتى يلاقي مالا يعني معنى انه يكون الظمان يكون ما خلفه بقدر دينه - 00:24:37

لكن قوله ضعيف ولهذا لما ورد الخبر عليهم قالوا هذا ليس انشاء هذا خبر وان ابا قتادة رضي الله عنه قال يا رسول الله صلي علي وعلى دين قالوا هذا اخبار - 00:25:05

عن ان ابا اخبار من ابى قتادة والحارث ابن ربيعى رضى الله عنه وقد توفي سنة اربعة وخمسين للهجرة على الصحيح نختلف لكن هذا هو الاظهر كما رجح ابن القيم في تهذيب السنن - [00:25:28](#)

وانهم قالوا ان قول ابى قتادة على دينه ليس انشاء وانه يقول انا اظن انما هو اخبار عن ضمانه في حال حياته. لما كانت له ذمة قائمة صحيحة هذا في الحقيقة نوع تحريف للحديث - [00:25:43](#)

الحديث سياقه يدل عليه ولهذا ابطل ابن القيم رحمة الله على الموقعين هذا بوجوه كثير وهو صريح وواضح في الحديث لأن قوله في هذا الخبر وعلى دينه هذا الواو هنا كما يقول القيم واو استئنافية - [00:26:02](#)

واو استئنافية والجملة من مبتدأ وخبر مقدم ومبتدأ مؤخر وهي دينه. لأن الواو هنا ليس قبلها ما يصح العطف عليه ليس قبلها ما يصح العطف عليه فقوله على دينه هو انشاء للتزامه بسداد دين - [00:26:23](#)

دين هذا اه الذي مات ولم يقضى ما عليه وعليه ثلاثة دنانير وهذا صريح في ذلك. ولهذا لما قال هل عليه دين؟ قال صلوا على صاحبكم صلوا على وهذا لا شك - [00:26:49](#)

ان في تشديد في امر الدين. وهذا كما تقدم كان في اول الامر تشديد في امر الدين وتعظيم لامر الدين وفي تعظيم حقوق الناس. وانه يجب اداؤها ولا يجوز التفريط فيها - [00:27:12](#)

وان من اخذ اموال الناس عليه ان يحافظ عليها وجاء التشديد في الدين وفي الشهيد ولقد يغفر للشهيد كل شيء الا الدين وهذا يعني في معناه بحث لاهل العلم لكن كل هذا مما يشد مما يبين تشديد الشرع في امر - [00:27:27](#)

الدين وان على الانسان الا يلتجأ اليه الا عندما لا يتيسر له الا بطريق الدين والدين لا بأس به. النبي استدان عليه الصلاة والسلام ولكنه وثق عليه الصلاة والسلام ومن استدان فعليه ان يجتهد في توثيق الدين وضبط الدين وكتابة الدين ونحو ذلك حتى لا تضيع - [00:27:50](#)

لكن مع ذلك من اخذها من استدان لحاجة لنفقة او نفقة عياله او لامر اخر من امر عرض له اراد ان يقضى شيئاً عليه والجيم اليه فلا بأس بذلك يقول الله عز وجل يا - [00:28:19](#)

ايها الذين امنوا اذا تدابنتم بدين الى اجل مسمى فاكتبوه هذا لا بأس به باجماع انما هذا التشديد لاجل المحافظة على حقوق الناس وان الانسان لا يحقر شيئاً مما يستدینه - [00:28:38](#)

صلوا على صاحبكم. فقال ابو قتادة رضي الله عنه صل عليه يا رسول الله. وعليه دين. في مبادرة ابى قتادة. والصحابة كلهم كذلك لا اه من كان منهم قادراً بادر الى ذلك - [00:28:58](#)

فهذه لا شك منقبة ظاهرة لا يقتادة في هذا وهذا هو المشروع للمسلم ان يفك كربة اخيه لانها فك هذه الكربة اولاً عن شدة ضرورته وحاجته ومن اشد باشد الحاجة الى مثل هذا. فاذا كان يشرع - [00:29:13](#)

ان يفك كربة اخيه في هالحياة. واذا طلب مثلاً منه ان يضمن عنه دينه مثلاً اه لاجل ان آلاجي يطمئن صاحب الدين حال حياة فالمليت حاجته اشد وكذلك فيه تطهير لنفس اهله - [00:29:35](#)

اه في حينما يعلمون ان المال الذي عليه قد قضي وان كان لا يلزم الورثة الشيء اه اذا مات وعلى يديه ولهذا النبي عليه الصلاة والسلام قال هل ترك شيئاً؟ قالوا لا - [00:29:59](#)

لم يقل هل له ورثة ثم اذا قالوا نعم قال هل عندهم شيء او سأله ورثته مثلاً هل عندكم شيء؟ وهذا محل اتفاق من اهل العلم ان من مات وعليه دين - [00:30:16](#)

ولم يختلف مالا لا يلزم وارثه ان يقضى عنه. لكن يحسن منه ان يخلص ذمة مورثه هذا من البر والاحسان. اذا كان قادراً بادر الى ذلك فانه احوج ما يكون - [00:30:32](#)

فيبادر الى ذلك لكن ليظهر والله اعلم انه في مثل هذه القصة وحال الصحابة رضي الله عنهم انهم يعني آلا قد لا يتيسر لهم شيء وكذلك ورثتهم. قال صلي عليه يا رسول الله - [00:30:51](#)

صلي عليه يا رسول الله. يا صلاة النبي عليه الصلاة والسلام لها فضل عظيم وشفاعة عظيمة ليست كغيرها من الشفاعات في صلاة النبي عليه الصلاة والسلام ونصلي عليه يا رسول الله. وعلى دينه - 00:31:08

في دلاله على انه من التزم بمثل هذا لا يلزم ان يقضيه في الحال بل يوسع له وان هذا لا يضر الميت وان الميت كما تقدم اذا اخذ المال ولم يرد - 00:31:27

اتلاف اموال الناس لا يضر سبق الاشارة الى هذه المسألة هو الجواب عن حديث نفس المؤمن بعلاقة معلقة بدينه على فضل صحته قال رحمه الله وروى الخامسة الا ابا داود هذه القصة من حديث ابي قتادة. وصححه الترمذى - 00:31:43
وقال فيه النسائي وابن ماجه فقال ابو قتادة انا اتكلف انا اتكلف به وهذا صريح في الانشاء. لا يحتمل الاخبار بما مضى. لا يحتمل الاخبار بما مضى. هذا صريح في الانشاء - 00:32:09

هذا حديث رواه الخمسة من طريق شعبة بالحجاج عن عثمان ابن عبد الله ابني موهب اه قال سمعت عبد الله ابن ابي قتادة عن ابيه شعبة عن عثمان عبد الله بن موهب - 00:32:28

قال سمعت عبد الله بن ابي قتادة عن ابو هذا اسناد صحيح الاسناد والاسناد الى شعبة صحيح عندهم. فهذا الحديث عند الخمسة الا ابا داود اسناد صحيح فقد صح من حي ابي قتادة وسيأتي ان شاء الله من حديث جابر وجاء من احاديث اخر لكن هذا - 00:32:46
في الباب وهذا في المصنف رحمه الله قال وقال فيه النسائي وابن ماجة فقال ابو قتادة انا اتكلف به انا اتكلف به وسياق الحديث قريب من سياق رضي الله عنه - 00:33:06

لكن في هذه الرواية ان ابا قتادة النفس هو الذي روى الحديث وهو الذي قال للنبي صلى الله عليه وسلم انا اتكلف به. المصنف رحمه الله اورد الرواية الثانية من عند من رواية ابي قتادة - 00:33:28

بعد رواية سلمة رضي الله عنه على الطريقة فيما يظهر متقدما لان هذا اللفظ عند البخاري واحمد والنسائي ظاهر في ان ابا قتادة تحمل الدين عليه بعد وفاته وضمن الدين وتكتفى به بعد وفاته. فهو ظاهر في انه - 00:33:49

ينسى عن ينساً التزامه لانه يخبر ولو انه ولو ان هذا القول قيل لما كان هناك حاجة الى حكايته لضعفه. لكنه قيل هذا القول وقال به بعض العلماء هذا لا شك انه يستغرب - 00:34:13

اه كيف يقال في مثل هذا ان قول ابي قتادة ان علي دين انه اخبار وانه ضمن في حال حياته حديث صريح وواضح هذا تغيير لمعناه. تغيير لمعناه. ولهذا المصنف رحمه الله - 00:34:38

اورد هذه الرواية التي هي نص في المعنى بقول انا اتكلف به. هذا انشاء واضح. ما قال تكتفت به. انا اتكلف به لان هذا فعل مضارع للحال والاستقبال اتكلف به - 00:35:01

وهو كما تقدم في الرواية المتقدمة ظاهر لكن هذا نص. ولهذا قال وهذا صريح في الانشاء. لا يحتمل اخبار بما مضى كأنه يشير الى ان رواية البخاري تحتمل يعني ربما تحتمل ربما تحتمل - 00:35:22

ومع ذلك من ادب العلماء بعضهم مع بعض انه لم يبالغ في الشناعة على مثل هذا القول بل استدل بهذه الرواية التي هي صريح ولم يقل متى تلك الرواية ايضا صريحة مثلا في رد هذا القول وان كانت رواية البخاري ظاهرة - 00:35:43

لكن انها قد يدعى احتمالها يقال اولا هي ظاهرة في الدلاله على الانشاء. ظاهرة واذا كانت ظاهرة في هذه الحالة لا مكان ل الاخبار وان قيل انها تحتمل لو قيل ان رواية البخاري - 00:36:05

يتحمل الانشاء وتحتمل الاخبار فلو كان الامر كذلك وكان ظمان دين الميت ضمان دين الميت لا يجوز وانه باطل. اذا كان لم يخالف شيئاً كما في هذه الرواية - 00:36:29

فكان يجب البيان. فكيف يترك النبي صلى الله عليه وسلم الامر ملتبسا لا يبين انه لا يجوز ذلك ولا يجوز ظمان دين الميت لانه لم يخالف شيئاً فكيف يكون ذلك - 00:36:48

هذا لا شك ظاهر وعند التأمل يكون ظهوره بينا في ان هذا التأويل ليس ب صحيح وهذا نبه عليه ابن القيم رحمه الله انه لو يعني كان

ذلك كان هذا هو المراد لقال له النبي عليه الصلاة والسلام هل ضمنت ذلك في حياته يا ابا قتادة - [00:37:10](#)

لانه لا يصح ان تضمنه بعد وفاته ولهذا فلم يكتتب النبي صلى الله عليه وسلم عن هذا دل على صحة ضمان دين الميت.

صحن ضمان دين الميت لقولهم انه هم لا يكتتبون يحتمل يقولون هو - [00:37:43](#)

للأخبار هو للأخبار وأيضا كما يقول القيم رحمة الله ان القياس يقتضي صحة الظمان القياس الصحيح والمعنى الصحيح يقتضي

صحة الظمان وان لم يختلف وفاء فان من صحة ضمان دينه اذا خلف وفاء يعني - [00:38:05](#)

هم يقولون يضمن اذا خلف وفاء فمن صحة ضمان دينه وان لم يكن له مال كالحي. هذا هذا مقتضي القياس

القياس يقتضي صحة ظمان دين الميت ولم يخلفوا له ولم يخلفوا له - [00:38:34](#)

بل في حق الميت اولى وذلك ان الحي يصح ضمان دينهم لا ينمازون فيهم. وان لم يختلف وفاء الميت كذلك مقياس صحيح بل اذا قيل

يصح ضمان دين الحي وصحة ظمان دين الميت اولى - [00:38:54](#)

لان حاجة الميت الى ضمان دينه اشد من حاجة الحي الى ضمان دينه فلهذا اشار ابن القيم رحمة الله ان القياس الصحيح يدل عليه

اما قوله انه خربت ذمته فهي كما يقول القيم رحمة الله فهي وان خربت - [00:39:16](#)

من جهة انه تعذر مطالبته لكنها لم تخرج يعني لم تخرج من جهة بقاء الحق فيها. بقاء الحق فيها

باق. باق في ذمته وهذا يصح الظمان. ولو انها خربت - [00:39:41](#)

ذمته ببطل الظمان بموته. يعني لماذا تقولون خربت ذمته بمعنى اذا كان لم يخلفه لكن اذا خلف وفاء صحة الظمان ثم الظمان يرجع

على الورثة. الا اذا كان تبرع به. تبرع به - [00:40:07](#)

فاما كانت خربت ذمة الميت ففي هذه الحالة يبطل الظمان لمن ضم ضمان دين ميت وان خلف وفاء لان بطلان الاصل يبطل الفرع

والفرع تابع للاصل فاما بطل الاصل بطل الفرع وانت تقولون لا - [00:40:31](#)

يصح ضمان دين الميت اذا خلف وفاء والفرع تابع له هذا التفريق لا دليل عليه عندكم فلو خرب ذمته في هذه الحال لا فرق بين او لم

يختلف لان الفرع تابع للعصر. المقصود ان القياس النص والقياس والمعنى كله يدل - [00:40:58](#)

على صحة ظمان دين الميت وهذا لا يستدل مستدلا كما يقول آكثير من اهل العلم في شيخ الاسلام تيمية رحمة الله لا يستدل

مستدلا بقول ويكون فيه مخالفة مثلا للدليل - [00:41:31](#)

ويشتبه بدليل هو يستدل بدليل. الا كان في ذلك الدليل ما يبطل قوله. وهذا واضح يعني هالدليل استدلوا به بصرف النظر عن بقية

الادلة الاخرى هذا الدليل اللي استدلوا به هو دليل على ابطال قولهم - [00:41:51](#)

دليل على ابطال قوله. وهذا في باب مساء الفقه وهو في مسائل التوحيد والعقيدة اظهر وهذا المصنف رحمة الله عق بهذه الرواية

كما تقدم وهذا يدل على اطلاع واسع وحفظ عظيم من هذا الامام. في انتقاء الروايات والاطلاع على الخلاف بكلمات مختصرة سهلة -

- [00:42:13](#)

اه تبين وتشير الى اصل وان قال هذا وهذا صريح في الانشاء لا يحتمل اخبار يعني بما مضى كما يقوله الاحناف فهذه المسائل كما

يتقدم من اه ما يظهر من هذا الحديث - [00:42:44](#)

وفي قول بعض ضمان دين الميت. الضمان نسيت ان انبه الى ان الضمان مأخوذ من الظلم او التظلم من الظمان مأخوذ من الظلم او

التهم وهذا وجه الاشتباك فاختلف فيه هل هو من - [00:43:06](#)

الظلم او من التظلم من التضامن قيل انه من الظلم وهو انضمام ذمة الى ذمة. ظم ذمة ذمة. وهو ظم ذمة الظمان. الى ذمة المظمن

عنه ولهذا قال الجمهور ان صاحب الدين مخير في مطالبته الظمان او المظمن لانهما ذمتان ظمتا الى بعض - [00:43:29](#)

فلا آآقصاصا لاحدهما وصاحب الدين مخير يطالب هذا ويطالب هذا بناء على هذا المعنى وبناء على انه يطلب صاحب الدين وهذا

الظمان فرع له اذا يعامل الفرع معاملة الاصل في مطالبته. وقيل انه من الظمن - [00:43:59](#)

او التضمين وان ذمة يعني الضمان في ذمة المظمن عنه. في ذمة المظمن عنه وانه محل واحد محل واحد وليس من الظلم لكنها

داخلة في ذمة في ظمن ذمة المظمون عنه. وعلى هذا - 00:44:26

آآ تولد خلافه في المسألة المتقدم. الجمهور قالوا ان الظامن ان صاحب الحق له ان يطالب الضامن او المظمون عنه بان كلا منهما عليه حق. عليه حق وقال ما لك رحمة الله في احد القولين - 00:44:55

يقول مالك رحمة الله آآ انه لا يطالب الضامن حتى يتذرع مطالبة المظمون عنه ورجح ابن القيم رحمة الله هذا القول يعني لم يصرح لكن اشار الى قوته هذا القول - 00:45:21

وثم اشار الى هذا المعنى وان وان اشتقاء الظمان من التظمن اولى من جهة المعنى ومن جهة الاشتقاء اشتقاء هؤلاء من قول من الظم لا شك ان ان التظمن اقرب - 00:45:42

الضمان اقرب الى اشتقاءه من الضمن والتظمن او التظمين من الظم الظم لا شك فرق بين الظم والتظمن. التظمن او الظم دخولهم في الشيء فهو داخل فيه وتتابع له كأنه فرع - 00:46:05

الخلاف الظم فكأنهما شيئاً وكأنهما ذمتنان وكأنهما محطان كل محل هو مورد لأخذ الحق لانه لا فضل لآخر فله ان يأخذ الحق من هذه الذمة او من هذه من الذمة لان ذمتنان ضمتا الى بعض - 00:46:27

والاظهر والله اعلم انه من التظمن وهو الدخول لدخول ذمة الظامن في ظمن ذمة المظمون عنه وعلى هذا وعليه هذا فان الصحيح او الاقرب الاقرب انه لا يطالب صاحب الحق الظامن - 00:46:51

الا اذا تعذر مطالبة المظمون. الا اذا تعذر تعذر مطالبة المظمون. وهذا اظهر لان الظامن في الحقيقة فرع عن اصل ناصر وتتابع له. ولهذا اذا برأ المظمون عنه بريء الظامن انه تابع له - 00:47:13

فهو تابع له و اذا بطل اصل بطل الفرع ولا يمكن ان يصارع الى الفرع مع وجود اصل بل لا يصح في بعض الصور - 00:47:40

هذا تجري عليه قواعد الشريعة في المبدلات. مثلا التيمم مع الوضوء فالتييم فرع والوضوء اصل ولا يلتجأ الى التيمم الا مع الا عند عدم الماء. حقيقة او حكما فلم تجدوا ماء فتيمموا - 00:47:58

كذلك يقال اه لصاحب الدين لا تطالب الظامن الا حين يتعرّض او يتذرع مطالبة هذا هو اصل والاظهر والله اعلم ان هذا عند الاطلاق لكن لو شرط الظامن حال العقد وهذه مسألة ما ادرى عن عن الخلاف فيها وهل ورد هذا التفصيل لكن اللي يظهر والله اعلم ان الظامن قد ان صاحب الحق قد يحتاط لنفسه - 00:48:18

ويعرف مثلا ان المسألة فيها خلاف او نحو ذلك ولا يدرى مثلا آآ يعني بما يقضى مثلا له عند الحاكم القاضي فقد يقول مثلا بشرط ان لي مطالبة من شئت منكما - 00:48:51

فإذا التزم ذلك فال المسلمين على شروطهم لكن عند الاطلاق فالاظهر كما تقدم انه لا يطالب الظأن الضامن مع يشكوا مطالبة الموضوع لكن لو ان المظمون عنه لم يتيسر مطالبته لفلس مثلا - 00:49:10

او سفر او غيبة او ربما تغيب هو وابتعد مثلا في هذه الحالة هذه فائدة الظامن ثم الظم في الحقيقة ما يدل على ان صاحب الحق ما يطالب الضامن مع وجود - 00:49:29

المظمون عنه او تيسّر ظهره ان الظامن في الحقيقة وثيقة كالرهن وثيقة الضمان وثيقة. وهذه الوثائق تقدم الظامن والكفالة والوكالة والشهود والكتابة كلها وثائق الظامن وثيقة مثل الرهن والرهن لا يلتجأ اليه ولا يؤخذ الحق منه الا اذا لم يتيسر الاخذ - 00:49:51

اذا لم يتيسر اخذ من الراهن فاذا لم يتيسر اصل وهو الاخذ من الراهن من آآ الراهن الذي عليه الدين في هذه الحالة يلتجأ الى الاخذ من الرهن ثم ان الظامن في الحقيقة - 00:50:22

هو يعني استثناء وحالة عند الحاجة او ضرورة وهو موضوع عند اللجوء اليه ولا في اصل الا يلتجأ اليه الا عند تعذر سداد المظمون عنهم فيكون في الحقيقة هذا يا الضمان لاجل حفظ الحق - 00:50:41

وهذا قصده وقد توثق وحفظ الحق من الهاك رصد صاحب الحق بمن يضمن عمن عليه الدين ان يحفظ حقه من الهاك لانه يريد ان

ليكون له محل يرجع اليه محل ويطمئن الى ان حقه محفوظ - 00:51:10

فيرجع الى هذا المحل عند تعذر الاستيفاء من الاصل عند تعديل الاستيفاء من الاصل وهذا اظهر كما تقدم وهذا احد القولين عن مالك رحمة الله العلماء يقولون لا يصح الظمان الا من جائز التصرف. الا من جائز التصرف - 00:51:34

يعني ايضا كذلك هذه مسائل تتعلق الظمان انه لا ليس ليس الظمان لكل من اراد لا فلا يصح مثلا من مجنون ولا من صبي بل لابد ان يكون مكلفا رشيدا العاقل البالغ الرشيد - 00:52:04

العقل بالغ الرشيد فلا بد ان يكون من يتلزم الضمان جائز التصرف وهو العاقل البارع الرشيد لكن استثنوا من جائزة تصرف استثنوا منه آآ من حجر عليه المفلس والمحجور عليه استثنوها - 00:52:27

يعني ثم بعضهم لم يستثنه مثلا في يوم الضمان لكن استثناء في باب التفليس والحجر قالوا يجوز للمحجور عليه العاقل البالغ لا يأس ان يضمن لكن لا يتبع بالضمان الا بعد فك الحجر عنه. يتبع به بعد ذلك. اما في حال الحجر عليه فلا يطالب - 00:52:49
لصحة ذمته يعني ذمته متهيأة مثلا وهي اهل هذا الظمان لكن لا يطالب به في حال الحجر عليه لانه ممنوع من التصرف في ماله ومن المسائل ان المضمون عنه اذا برئت ذمته مثلا بوفاء او في المضمون عنه المال مثلا - 00:53:20

او ان صاحب الدين ابرأه مثلا بل ينقطمة المضمون برئت ذمة الظمان وهذا يؤيد ما تقدم ان الظمان تابع للنظام تابع للمضي عنه فاذا برئت ذمة المضمون عنه او في الدين او آآ ابرأه صاحب الدين - 00:53:50

في هذه الحالة برئت ذمة الضامن وهناك فروق بين الظمان والكافلة الكفالة التي هي كفالة حضورية او اه كفالة باحضار من عليه الحق فهي ليست كفالة غرم الا حينما تقييد وهذا لعل يأتي الاشارة اليها ان شاء الله. ومن المسائل ايضا - 00:54:09
المتعلقة بهذا ان الجمهور يقولون يجوز للظمان ان يضمن الدين وقالوا لا يعتبر لا يعتبر معرفة الدين قدر الدين الذي يضمنه ولا معرفة المضمون عنه ولا المضمون - 00:54:37

قالوا لان هذه العقود ارافق واحسان فتشوم فيها واطلاق الدلة فيها يدل على انه لا يشترط معرفة دين الظمان. فلو وقالوا ان الظمان هو ظمان ما يجب على غيره ما وجب وما يجب. هذا الظمان. يعني يصح للظمان - 00:55:00

ان يكون يصلی ان يضمن دينا واجبا يعني لو انه طلب انسان بدينه وحدد مثلا بمنعه من التصرف او من سفره او سجنه مثلا فقال انسان انا اضمن دينه. دين في ذمته - 00:55:25

او انسان اراد ان يبيع ويشتري دخلوا السوق او دخل معه ناس وهم لا يعرفونه لا يعرفونه ويخشون انه انهم يعني يدخلون معه في معاملة فيكون عليهم فيها خسارة ويدهب باموال لا يعرفونه فيأتي انسان مثلا - 00:55:45

اه يعني يتحققون به او اه حين يضمن ويقيدون ظمانه فيقول بايعوه واشتروا منه فانا اضمن لكم ما ثبت لكم عليه شيء لم يجب انما يجب عند الجمهور يصح يعني اما بواجب هذا واضح وضمان ما واجبه وما لم يجب - 00:56:07

وما لم يجب معا ما لم يجب مجهول لا يعلم وقالوا ايضا يصح ضمان الدين الواجب على المدين ولو لم يعرف الظمان قدره. هذا هو قول الجمهور رحمة الله عليهم - 00:56:34

مخالف في ذلك الشافعي رحمة الله والليث والثوري وابن المنذر فقالوا لا يصح ضمان الدين المجهول لا يصح هذا فيه مخاطرة وغدر. اما ما ذكر من كونه مثلا يعني انه فيه نفاق - 00:56:54

الظمان عام فالادلة جاءت في حديث ابي قتادة وحديث سلمة يعني ذكر قدر الدين ثم هذه الدلة تحمل الدلة الأخرى التي يبيّن فيها القدر يبيّن فيها القدر ولانه في الحقيقة - 00:57:15

قد يفضي الى النزاع والخصام ربما انه يقول قد ضمنت دين فلان مثلا وهو لا يدرى كم دينه كم دينه مثلا ثم بعد ذلك يفاجأ بمال عظيم عند ذلك يتضرر - 00:57:33

ويحظر ويقول اما ان فيكون في يأتي على ماله كله اذا يترب عليه ضرر الاظهر والله اعلم هو ما اه قاله الشافعي والليث والثوري وابن المنذر انه لا يصلح ضمان الدين المجهول. لا يصلح ضمان الدين المجهول - 00:57:53

قد يقال والله اعلم انه اذا علم مثلا من حيث الجملة علم مثلا هذا الدين ان هؤلاء الذين يتباينون في الغالب ببياناتهم تكون اه في اموال وفي سلع محدودة - [00:58:13](#)

اوه ليست يعني واسعة يستطيع تقديرها في شيء آلا لا يكون فيه ضرر يعني يمكن تقديرها قد يقال انه لا بأس به. لكن اذا كانت تجاهل من كل وجه فالاظهر والله اعلم هو القول الثاني وانه لا يصح. وذلك - [00:58:32](#)

ان هذا الدين في الحقيقة او هذا الظمان التزام التزام حين يضمن يتلزم فكيف يتلزم شيئا لا يعرفه؟ شيئا لا يعرفه. وان كان احسان عليه ان يحتاط يحتى ان يحتى في مثل هذا - [00:58:54](#)

اما مثلا بان يقول مثلا يعني يكتب مثلا آلا شيء مما يقيد هذا الدين مثلا يقيد هذا الدين. او يذكر قدرها من المال مثلا يقول انا استطيع ان اضمن كذا وكذا - [00:59:19](#)

اما وهذا هو الاحسن والاكمel حتى لا يترتب المقصود من ضمان كف النزاع. كف الخلاف لكن حين لا يكون على هذا الوجه يزيد الخلاف والنزاع آلا بين الضامن والمظمون عنه وصاحب - [00:59:42](#)

الحب ثم ذكر رحمه الله حديث جابر ولعله يأتي الكلام عليه ان شاء الله. في درس ات اسئلته سبحانه وتعالى لي ولكم التوفيق والسداد والعلم النافع والعمل الصالح منه وكرمه امين وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد - [01:00:03](#) - [01:00:22](#)